

Distr.: General
21 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دونكيل (نائب الرئيس) (لكسمبرغ)

المحتويات

- البند ٢٩ من جدول الأعمال: تمكين الناس ونموذج التنمية المتمركز حول السلام
- البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)
- (أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)
- (ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)
- (ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)
- (د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)
- (هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



- (و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)
- (ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين (تابع)
- (ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)
- (ط) التنمية المستدامة للجبال (تابع)
- (ي) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)

لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف أن رئيسة وزراء بنغلادش كانت قد أصابت في تحديدها لعدد من العناصر المترابطة في تمكين الشعوب والتنمية، وهذه العناصر هي القضاء على الفقر والجوع، والحد من أوجه عدم المساواة، وتخفيف وطأة الحرمان، وإيجاد فرص العمل للجميع، ودمج الفئات المهمشة، وتسريع التنمية البشرية، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأعلن أن المجموعة ستقدم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع.

٣ - السيد إسلام (بنغلاديش): قال إنه في كثير من البلدان لم يترجم النمو الاقتصادي المرتفع إلى تحقق تمكين الناس. ويتطلب تصحيح هذا الوضع تمكين الناس في عمليات صنع القرار ووضع المعايير. وأضاف أنه خلافاً لمبادئ العدالة الاجتماعية، هناك ملايين من الناس غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا يزالون مهمشين لا يسمع لهم صوت. ويشكل الاستبعاد المنهج لبعض الفئات والأشخاص، على أساس انتقائي، من فرص العمل عائقاً يحول دون الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ونبه إلى أن القضاء على الفقر والجوع، والحد من أوجه عدم المساواة، وتشجيع المشاركة النشطة من جانب جميع أفراد المجتمع في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي أمور لا غنى عنها من أجل الحل السلمي للتراعات.

٤ - وقال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد عام ٢٠٠٥، والجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قد اعترفاً بأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان مترابطة في ما بينها ويعزز بعضها بعضاً. وطالب القادة السياسيين بوضع رؤية واضحة لسياسة تشمل الجميع وحشد الإرادة الجماعية اللازمة لدعم هذه الرؤية من خلال اتباع نهج متماسك إزاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية يستند إلى المشاركة والمساءلة.

نظراً لغياب السيد عبد المؤمن (بنغلاديش)، تولى رئاسة الجلسة السيد دونكيل (لكسمبرغ)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال: تمكين الناس ونموذج التنمية المتمركز حول السلام (A/66/197)

١ - السيد حنيف (القائم بأعمال مدير مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شهد عمل منظومة الأمم المتحدة تركيزاً متزايداً على الروابط العميقة المتبادلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وأضاف أن بند جدول الأعمال قيد النظر من شأنه أن يساعد اللجنة الثانية في بحث المسائل ذات الصلة بطريقة متكاملة، وأن يسهم بالتالي في التصدي لتحديات التنمية التي تواجهها البلدان في الوقت الراهن من منظور أوسع. وأقر بالدور القيادي لرئيسة وزراء بنغلادش في تدشين هذه المبادرة، فقال إن المناسبة الخاصة التي نظمتها اللجنة الثانية يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بشأن "تمكين الناس: نموذج السلام" أبرزت القضايا الجوهرية المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظمة. وأضاف أن مداوات اللجنة ستوجه هذا العمل في السنوات المقبلة، وسيتم تقديم التقارير ذات الصلة في دورات لاحقة.

٢ - السيد سواريز سالفيا (الأرجنتين): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن تمكين الناس ضروري من أجل التغلب على التحديات التي يواجهها العالم. فالنمو الاقتصادي لا يترجم بالضرورة إلى تنمية، حتى في الأماكن التي يكون فيها مرتفعاً. ولا يمكن لثروة الدولة أن تضمن الحماية الاجتماعية للمواطنين حتى في البلدان الغنية. فتمكين الناس في جميع مراحل عملية صنع القرار ووضع المعايير أمر

- ٥ - السيد لكحل (تونس): قال إن تمكين المواطنين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام المستدام الذي يشكل بدوره شرطاً لازماً ومتعدد الأبعاد لتحقيق التنمية البشرية. وأضاف أن إجراء أول انتخابات حرة وشفافة في تونس بين أن العمليات الديمقراطية السليمة والمبنية على القواعد تجعل كل شيء يعمل على نحو أفضل. ولكن في هذا العالم الذي يعاني فيه بلايين الناس من الفقر المدقع والبطالة والجوع والمرض ويرزح فيه الملايين تحت الاحتلال الأجنبي ويحرمون من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، قد يظل السلام مجرد حلم بعيد المنال. واحتتم بقوله إن السلام الدائم يتطلب إقامة العدالة الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.
- ٦ - السيد دابيري (بوركينا فاسو): قال إن التحديات التي تواجهها بوركينا فاسو باعتبارها دولة نامية، مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، تتفاقم بسبب تأثيرات تغير المناخ التي تشكل تهديداً خطيراً ومتزايداً على التنمية. وأضاف أن بوركينا فاسو التي تواجه التناوب بين الفيضانات والجفاف، ترحب بتنفيذ برنامج التكيف الأفريقي الذي تدعمه اليابان، وقد بدأت استراتيجية معجلة للنمو والتنمية المستدامة لاستخدامها كإطار مرجعي لجميع الإجراءات ذات الصلة بالتنمية.
- ٧ - وأعرب عن قلق وفده من الاتجاه الذي ستتخذه المناقشات المتعلقة بمفهوم الاقتصاد الأخضر الجديد، في مؤتمر ريو+٢٠، غير أن وفده سيرحب بأية تأكيدات تطمئنه إلى أن هذا المفهوم من شأنه أن يسهم في القضاء على الفقر.
- ٨ - وشدد في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على أن استراتيجيات الحد من الفقر ينبغي أن تتصدى لمشكلة تدهور الأراضي. وينبغي تعزيز أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث بهدف اعتماد نهج متكامل لإزاء المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر والتنمية المستدامة. وأضاف أنه
- (هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/66/291)
- (و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/66/291)
- (ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين (تابع) (A/66/25)
- (ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع) (A/66/302)
- (ط) التنمية المستدامة للجبال (تابع) (A/66/294).
- (ي) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع) (A/66/306)
- البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/66/87، و A/66/297، و A/66/298، و Corr.1، و A/66/337، و A/66/388، و A/66/391).
- (أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع) (A/66/287، و A/66/304، و A/C.2/66/2)
- (ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة (تابع) (A/66/218، و A/66/218)
- (ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/66/301)
- (د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/66/291).

الكفاءة الناتج عن ذلك إلى الحاجة إلى هيكل عام يضمن التنفيذ المتسق للصكوك ذات الصلة.

١١ - السيد إيمبول (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أكد على الحاجة إلى التضامن الدولي في مواجهة تغير المناخ من أجل تطوير التكنولوجيا الملائمة في البلدان المتضررة بهذا التغير، وتمويل المشاريع الرامية إلى التكيف معه والتخفيف من آثاره، وبناء القدرات ذات الصلة في الاقتصادات الأكثر ضعفاً. وأضاف أنه ينبغي على الأمم المتحدة تنسيق جميع المبادرات الدولية المماثلة. وقال إن مؤتمر ريو+٢٠ يتيح للاقتصاد الدولي فرصة تعزيز الاقتصاد الأخضر وذلك بهدف القضاء على الفقر وضمان التقدم الاجتماعي للبشرية ككل؛ ويتيح له كذلك فرصة دعم التنمية المستدامة عن طريق تعزيز قدرات المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتحسين التنسيق بين أنشطتها، وإنشاء منظمة عالمية لحماية البيئة.

١٢ - وقال إن حكومته سعت في السنوات الأخيرة لضمان الإدارة المستدامة للغابات من أجل تخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ووقف إزالة الغابات، والحد من الفقر. وأضاف أن التقييم البيئي لبلده بعد انتهاء النزاع والذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة حدد المبادرات الناجحة والفرص الاستراتيجية، وورد في تقاريره أن التصدي للتحديات الراهنة التي يواجهها البلد يتطلب مضاعفة المساعدات الإنمائية التي يتلقاها. وتتطلب تغطية المشاريع البيئية ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وأضاف أنه يُتوقع من برنامج الأمم المتحدة المعزز للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، الذي تلزم به حكومته بالفعل، إيجاد التمويل اللازم لمعالجة مشاكل مثل إزالة الغابات، وانقراض الأنواع، والتلوث بالمعادن الثقيلة، وتدهور الأراضي بسبب الألغام والجفاف، والنقص الحاد في مياه الشرب. ودعا

ينبغي على مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن يعتمد صكاً قانونياً يضمن الإدارة المستدامة للأراضي في جميع البلدان، وأنه ينبغي إطلاق استراتيجية عالمية لتعزيز هذه الإدارة.

٩ - السيد ديالو (السنغال): قال إن على المجتمع الدولي أن يعتمد استجابة شاملة ومتوازنة وفعالة ومنتسقة للمشاكل البيئية الحالية وأن يعزز التعاون على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. كما أن عليه أن يدعم استمرار المفاوضات وفقاً لخارطة طريق بالي وأن يعزز التنفيذ الكامل لاتفاقات كانكون، لا سيما في ما يتعلق بصندوق المناخ الأخضر، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة على التكيف مع تغير المناخ. وأضاف أنه ينبغي تشغيل آليات مكافحة إزالة الغابات، وإبرام اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ ليكون خلفاً لبروتوكول كيوتو في فترة ما بعد عام ٢٠١٢، على أن ينظر في الوقت نفسه في تحسين الحوكمة العالمية على صعيد القضايا المتصلة بالمناخ من أجل منع الأقليات من عرقلة المفاوضات.

١٠ - وقال إن مؤتمر ريو+٢٠ يقدم فرصة لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بواسطة حلول عملية محددة في مجالات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والجفاف وتدهور الأراضي. وينطوي مثل هذا التحول على تغييرات كبيرة في النظام الاقتصادي الحالي ويفترض بالتالي وضع تعريف واضح للاقتصاد الأخضر واستراتيجيات تنفيذه، بما في ذلك تلك التي تتناول مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والتكاليف، والمزايا الحقيقية، والمخاطر المحتملة، وذلك جنباً إلى جنب مع الأخذ بمبادئ اقتصادية واجتماعية جديدة، وتوفير التمويل المناسب ووضع نظام لضبط الاقتصاد العالمي من أجل ضمان الاتساق والاستدامة. وأضاف أن عدد هيئات الحوكمة البيئية الدولية الموجودة حالياً أكثر من اللازم، وبدل نقص

١٦ - السيد تاتاه (الكاميرون): قال إنه على الرغم من تأكيد أهمية الجبال كمراكز للتنوع البيولوجي والثقافي منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، فإن سكان المناطق الجبلية لا يزالون يعانون من تدهور نظمهم الإيكولوجية، كما يعانون نتيجة لذلك من التعرض للمخاطر الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي. وقد وضعت الكاميرون مشاريع وبرامج تهدف إلى ترشيد استخدام موارد تلك النظم الإيكولوجية، التي تشمل منابع الأنهار الحيوية لرفاه السكان، ويحدوها الأمل بأن يشدد مؤتمر ريو+٢٠ على أهمية اتباع نهج شامل يراعي احتياجات السكان في المناطق الجبلية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف أنه نظراً لارتفاع تكاليف مشاريع التنمية في مثل تلك المناطق، فإن الكاميرون تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية والقطاع الخاص وجميع الأطراف المهتمة الأخرى إلى تقديم الدعم المناسب وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٠٥.

١٧ - كبير الأساقفة فرانسيس شوليكات (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يراعي تأثير البيئة على الفقراء، وعلى أجيال المستقبل، وعلى البشرية جمعاء. إذ لا يمكنه أن يورث أجيال المستقبل عالماً استنزفت موارده الطبيعية، أو يتعرض على نحو متزايد للآثار الضارة لتغير المناخ. وأضاف أن الإدارة المسؤولة للبيئة الطبيعية تستلزم حماية الطبيعة من الاستغلال التجاري المحض؛ والتمتع الكامل بالأرض وموارد المياه والهواء النقي التي تحتاجها جميع الكائنات البشرية من أجل بقائها؛ والاستخدام المنتج للإمكانات الجديدة، مثل تقنيات الزراعة المتكورة التي تحترم البيئة وتهتم باحتياجات أكثر السكان عوزاً. وينبغي أولاً أن يعترف المسؤولون عن استنفاد الموارد البيئية المشتركة بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذا الاستنفاد، لا أن تتحملها البلدان التي لا تترتب عليها مسؤولية هذه

الشركاء المحتملين لمساعدة حكومته في عكس اتجاه التدهور البيئي في البلد.

١٣ - السيد زدوروف (روسيا البيضاء): قال إن التعقيد الذي يكتنف عمليات تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يتطلب اتخاذ إجراءات وطنية ودولية في إطار استراتيجية الطاقة العالمية. وأضاف أن إنشاء صندوق عالمي للأمم المتحدة على أساس مساهمات طوعية من الدول ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص يمكن أن يكون عنصراً رئيسياً في آلية تعزز إمكانية الحصول على تكنولوجيات الطاقة المناسبة للبيئة بكلفة أقل، وتسهم بالتالي في نشر هذه التكنولوجيات وتعميم استخدامها وفي تطوير اقتصاد أحضر. ولكي تعمل هذه الآلية على نحو فعال، ينبغي أن تتعاون مع المبادرات المعنية الأخرى، ومن بينها مبادرات من قبيل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٤ - وأضاف أنه من المهم تعزيز تطوير التكنولوجيات والهياكل الأساسية الداعمة لها في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الدخل المتوسط، وذلك بوسائل عدة منها زيادة التعاون بين مراكز نقل التكنولوجيا. ومن أمثلة ذلك مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لإنشاء مثل هذا المركز للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

١٥ - واستطرد أن روسيا البيضاء تسعى بطرق عملية إلى حل مشاكل التنمية المستدامة بما في ذلك تغير المناخ؛ حيث شرعت في إدخال تعديل على المرفق باء من بروتوكول كيوتو يحدد هدفاً كمياً لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري لديها، وهي تحت الدول الأطراف في البروتوكول على تسريع إجراءاتها الداخلية من أجل دعم الجهود الدولية ذات الصلة.

تأسيس المشاريع المستدامة. ويمكن مواصلة المناقشة في هذا الموضوع من أجل الإعداد لتائج ناجحة في مؤتمر ريو+٢٠.

١٩ - السيدة سومر (برنامج الأغذية العالمي): أكدت على أهمية التصدي لمخاطر الكوارث ومعالجة الأمن الغذائي على نحو شامل من شأنه بناء قدرة المجتمعات والدول الأكثر ضعفاً على التكيف. وأضافت أن الكوارث تعد من الأسباب الرئيسية للجوع، فهي تؤثر على جميع أبعاد الأمن الغذائي، بما في ذلك الإمكانية الاقتصادية والمادية للحصول الغذاء، وتوافر الإمدادات والتغذية واستقرارهما. وكثيراً ما تلجأ الأسر المعيشية التي تفتقر إلى الأمن الغذائي عند تأثرها بالكوارث إلى استراتيجيات تكيف ضارة، مثل تقليل جودة الغذاء وتخفيض استهلاكه، وتقليل الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، واعتماد ممارسات ضارة بالبيئة، وبيع الأصول المنتجة، واللجوء إلى الهجرة بسبب العوز. ويعد رفع مستوى الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتصدي لخطر الكوارث المتزايد أولوية حاسمة بالنسبة للحكومات. وأضافت أن برنامج الأغذية العالمي يدعم الحكومات وأشد الناس فقراً وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وذلك بتوفير المساعدة الغذائية والجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك المساعدة في تنفيذ نظم متقدمة للإنذار المبكر والرصد تتابع الأمن الغذائي والتغذية ومؤشرات السوق والأخطار الطبيعية، وتحسّن التأهب في مواجهة الكوارث والوقاية منها والاستجابة لها.

٢٠ - السيدة مويدين (المنظمة الدولية للهجرة): قالت إن الهجرة عامل حاسم في أية استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة. وفي حين أن جدول أعمال القرن ٢١ اقترح اتخاذ تدابير في ما يخص الهجرة المتعلقة بالبيئة، فقد أصبحت التحديات منذ ذلك الحين أكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال، يفترض في التخطيط الحضري الملائم أن يتصدى لتدفقات الهجرة من الريف إلى الحضر بوسائل تشمل المستوطنات

التكاليف، ولا الأجيال القادمة. واستطرد أنه لا يكفي التدخل بالحوافز والروادع الاقتصادية وحدها، أو بتثقيف المجتمع، مادام احترام الحياة منقوصاً لدى الأسرة الإنسانية. واحتتم بقوله إن النهج الحالي لحماية البيئة يفتقر إلى خطة متسقة للمجتمع، وينبغي على الإنسانية أن تتغلب على هذا العيب الخطير.

١٨ - السيدة بارث (منظمة العمل الدولية): قالت إن العمالة المنتجة والعمل اللائق عاملان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. وأضافت أن التحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة ضروري لتحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة، كما أنه ضروري بصفة خاصة من المنظور الاجتماعي ومنظور سوق العمل. وأضافت أنه من أجل تحقيق نتائج مرضية، يجب أن يعطي مؤتمر ريو+٢٠ أولوية عالية للمبادرات الجديدة التي تعجل في القضاء على الفقر والانتقال إلى أنماط أكثر استدامة من الإنتاج والاستهلاك. وقالت إن مبادرة فرص العمل الخضراء التي تقوم على برنامج توفير العمل اللائق، تقدم نموذجاً هاماً لاغتنام الفرص المتاحة في البلدان المتقدمة والنامية، وذلك لصياغة استراتيجية استثمار جديدة من أجل التنمية المستدامة تركز على استبدال التقنيات القديمة غير القابلة للاستدامة بتقنيات جديدة أنظف. واستطردت أن التحول إلى عمليات إنتاج واستهلاك أكثر استدامة يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومات والعمال المنظمين وأصحاب العمل. وتمثل البنية الثلاثية الفريدة لمنظمة العمل الدولية وقدرتها على تشجيع الحوار الاجتماعي وتسهيل آلية قوية على نحو خاص من شأنها تحفيز التغييرات الضرورية. وقالت إن هناك أوجه تآزر بين اقتصاد أكثر اخضراراً، وبين ضرورة إيجاد فرص أكبر وأفضل للعمل، وليس هناك ما يلزم بالاختيار بين البيئة من جهة والعمالة والنمو من جهة أخرى. فكلاهما يمكن تحقيقه بواسطة إجراءات عمل خضراء ونظيفة ومستدامة، وعن طريق

والعنفات الريحية، والطاقة الكهرومائية الصغيرة، واستخلاص غاز الميثان من النفايات، وتطبيقات الكتلة الحيوية لإنتاج الطاقة والحرارة. كذلك تدعم اليونيدو البرامج الإيضاحية، وبناء القدرات، وتوسيع نطاق حلول الطاقة المتجددة الملائمة محلياً وتكرارها، وتعزيز أسواق الطاقة المتجددة. واحتتم بقوله إن الدعم الذي تقدمه اليونيدو للدول الأعضاء سيركز في السنوات المقبلة على تشجيع استثمار القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة القائمة على السوق. وتعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص عاملاً حاسماً في تحقيق هذه الغاية.

٢٣ - السيد جيلاني (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن المساهمة المحددة التي يقدمها الاتحاد في التنمية المستدامة تركز على تعزيز المجتمعات المحلية ودعم قدرتها على التعافي من الكوارث والأزمات المتكررة أو تلك التي تستمر فترات طويلة. ونظراً لازدياد عدد الكوارث، ثمة حاجة إلى تعزيز التأهب لحالات الكوارث والاستجابة لها على المستويات المحلية والوطنية، ومعالجة المسائل طويلة الأجل والمسائل المزمّنة، لا سيما في البلدان الأكثر تعرضاً لأخطار الكوارث وتغير المناخ والمخاطر البيئية، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - وأضاف أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وضع إطار أداء للحد من مخاطر الكوارث وللتكيف مع تغير المناخ من أجل تسهيل الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، وذلك باستخدام المؤشرات المناسبة. وقد أظهرت نتائج ثلاثة تحليلات لنسبة المنفعة إلى التكلفة تم إجراؤها في السودان والفلبين ونيبال أن البرامج المجتمعية المنفذة بشكل جيد والرامية إلى الحد من الكوارث هي برامج فعالة من حيث التكلفة. ووفقاً لذلك، يجري في الوقت الراهن تنفيذ مثل هذه البرامج من قبل معظم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وعلاوة على ذلك،

المستدامة والتنمية الاجتماعية الشاملة. وقد تكون المساعدة الدولية لازمة لبناء القدرات من أجل تحقيق هذه الغاية.

٢١ - وقالت إن تحركات السكان الناجمة عن تدهور الأراضي يجب أن تقابلها استجابات موجهة يدعمها المجتمع الدولي. ويمكن أن تدار هذه التحركات عن طريق وضع سياسات للهجرة المؤقتة أو الدائرية، الأمر الذي قد يُخفف من التأثير على النظم الأيكولوجية الهشة، ويزيد من قدرتها على التكيف على الأجل الطويل. وأضافت أن دمج الهجرة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ يشكل عاملاً حاسماً في تقليل التحركات القسرية للسكان إلى الحد الأدنى. ويمكن تيسير التعاون في هذا المجال من خلال تعيين جهات تنسيق وطنية وإقليمية لإطار عمل هيوغو. ونظراً لوجود أدلة قوية تربط بين إمكانيات تنقل السكان والتنمية المستدامة، ينبغي أن تعكس حصيلة مؤتمر ريو+٢٠ مستقبلاً يشمل جميع السكان، المتنقلين منهم وغير المتنقلين.

٢٢ - السيد بريدل (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قال إن التعامل مع التحديات المزمّنة التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في ما يتعلق بأمن الطاقة والحصول عليها يتطلب إعطاء الطاقة المتجددة دوراً أكبر بكثير في استراتيجيات الطاقة الوطنية. ولتحقيق هذا الهدف يلزم الحصول على الدعم والالتزام من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأضاف أن اليونيدو تقوم بدور رئيسي في تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المسألة، وتعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء على تعزيز تطوير التكنولوجيات المتكورة والتي تستخدم الموارد بكفاءة والتكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني، وعلى نقل هذه التكنولوجيات ونشرها، وذلك في إطار مبادرة أوسع للصناعة الخضراء، مع التركيز بشكل خاص على الطاقة الشمسية الفولطاضوئية، وتسخين المياه بالطاقة الشمسية،

بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار أدوات رئيسية لترويج التكنولوجيا الخضراء وتشجيع بناء القدرات والالتحاق بالمهن العلمية، وخاصة بالنسبة للشباب والنساء. واستطردت أن ثمة حاجة إلى سياسات شاملة قائمة على قاعدة علمية وذلك للربط بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لإدارة المحيطات ولتخفيف التدهور السريع للبحار. وأضافت أن توفير مياه الشرب المأمونة للجميع يعطى أولوية قصوى، وأن معالجة أزمة المياه الوشيكة تتطلب تعزيز التعليم والتدريب وبناء القدرات وجهود التوعية التي تهدف إلى تحقيق الإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة. ويعتبر تعزيز التنوع البيولوجي، بواسطة محميات اليونسكو للمحيط الحيوي مثلاً، أمراً لا غنى عنه للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويعد اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار الأبعاد العلمية والتربوية والأبعاد الاجتماعية - الثقافية والأخلاقية عاملاً رئيسياً في التصدي لتحديات تغير المناخ، بما في ذلك الهجرة المرتبطة بتغير المناخ. وهناك ضرورة حتمية لإدماج الخصوصيات الثقافية بصورة منهجية في تصميم التنمية وقياسها وممارستها. كذلك تشكل وسائل الإعلام حسنة الاطلاع منبراً لا غنى عنه للمناقشة وتيسر الإدارة السليمة والمساءلة لصالح المجتمعات والاقتصادات المستدامة الخضراء. واحتتمت بقولها إن هناك حاجة لإطار مؤسسي أكثر اتساقاً على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. فالتنمية المستدامة والسلام هدفان مترابطان عضويان.

٢٧ - السيدة آرديتي مانزو (المراقبة عن منظمة فرسان مالطا العسكرية المستقلة): قالت إن مشاريع اتقاء الكوارث التي تنفذها منظمة فرسان مالطا العسكرية المستقلة في بلدان مختلفة تشمل تعزيز الهياكل لمقاومة الزلازل والأعاصير، وبناء ملاجئ طوارئ آمنة من الفيضانات، وتدريب فرق الطوارئ والمتطوعين في القرى لدى إنشاء نظم الإنذار المبكر. وأضافت أن المنظمة تتدخل أيضاً في أعقاب الكوارث

ينظر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أدوات جديدة للتمويل، من قبيل إنشاء صندوق لسلامة المجتمع وقدرته على التكيف وتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الأموال الدولية المخصصة للاستجابة لحالات الكوارث لاستخدامها في الحد من مخاطر الكوارث. وأضاف أن أي إطار مستقبلي للتنمية المستدامة يجب أن يشمل إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ. ويمكن للتشريعات الوطنية توضيح المسؤوليات، وتوجيه عمليات نشر ما يكفي من الموارد، ومعالجة عوامل الضعف الكامنة، وتمكين المجتمعات المحلية لكي تقوم بدور نشط في تخفيف تعرضها لمخاطر الكوارث. واحتتم بقوله إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يعمل على وضع تشريع نموذجي معني بتلك المسائل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد البرلماني الدولي.

٢٥ - السيدة بيرسيك (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن الاقتصاد الأخضر، وسيلة هامة لتحقيق الهدف النهائي للتنمية المستدامة، وهو الرفاه الإنساني واحترام البيئة، ولكنه مع ذلك ليس كافياً وحده. فالتحديات والمخاطر المتعددة الجوانب تدعو إلى استجابة شاملة للقضايا العالمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإلى إنشاء مجتمعات صديقة للبيئة تشمل الجميع وتنسم بالعدل والمساواة.

٢٦ - وأضافت أن هناك حاجة إلى زيادة الدعم الموجه لمؤازرة الجهود الأفريقية التي تبذل من أجل تحقيق السلام والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية والمساواة بين الجنسين. ويعد الاستثمار في التعليم، خصوصاً تعليم النساء والفتيات، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والإنصاف، والشمولية. وتمثل السياسات المتعلقة

الطبيعية عن طريق مشاريع للإغاثة وإعادة البناء والتأهيل. وتشمل مشاريع المنظمة في مجال اتقاء الكوارث تدريب الأطفال والشباب على تقنيات تم تصميمها لتساعد في الحفاظ على أمن المجتمع، وتنظيم تدريبات التأهب المتعلقة بها للشباب، وتعزيز وعي عامة الناس بمخاطر الكوارث، وحصولهم على المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر على المستوى المحلي.

٢٨ - السيد بوكورو (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): أكد أن اليابسة هي التي تحفظ حياة الكوكب، وهي مصدر الموارد المنتجة للغذاء. وأضاف أنه مع اقتراب موعد مؤتمر ريو+٢٠، لا بد من التركيز على أقل البلدان نمواً من أجل ضمان تغذية الأعداد المتزايدة من سكان الأرض.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.